



قالبه بالجسم او يتسمه عندهم قال بوجوده لئلا وانتهى في منزلة من المشاهدة  
 والمفهوم لا يستلزم العجز وما التالي فلان الهيئة اسم للشيء ما خذوا المشاهدة  
 ومنه المتحرك وهذا لا يكون الجسم او جسماني والواجب التالي ليس بجسم  
 والاجسام ما سلف واما التالي فلانها لا يكون التالي فاصلا الارض  
 فيلزم فهم الجبر ولا يكون محلا للحوادث وايضا قداما ان يسموا وكما الجبر  
 او يتخصصه فيكون متناهيما او يزيد عليه فيكون غير متناهي وليس بجبر  
 عليه زمان لان الزمان عنه ناعميا عن متغيره فيقدره متغيره داخله  
 وعنه انفسا سفخر عن مفاد الحركة على ما رواه نغالي منزوع عن ذلك  
 وليس ذا صوغ وانشكل مثل صوغ اشمان او من لانه ذلك من خواص  
 الاجسام ويجعل بواسطة الكليات والكيفيات واحاطة الحدود  
 وانهما ياتان وليس ذاتهما متحدة ولا في كمية وعدها لكان قابلا  
 لما تقسمه العجزى وطما جان على الواجب وليس ذا ابعاض ولا اجزاء  
 لما يميز من الاحتياج السابق للجوابه فانه اجزا ليسى باعتبار ان افع منها  
 متزجا وباعتبار اختلافها متبعضا ومتجزيا وليس ذالما مستر للاشياء  
 والواجب ان يمتاز عن المجامعات بقوله تنوعه فيلزم العجزى وليس  
 ذاتي فيميز من لون او طعم او راحة او حرارة او برودة او رطوبة او برودة  
 اولفة او الماد فرح او غم او غضب او غير ذلك لانه صفة من صفات  
 المحسوسات ونواصب المراج والتزكيك والاشياء العقلية لان كماله  
 اعم ولا يمتد وهو يدركها فيستجيب لها مردود بان اريد ان الحالت  
 التي يسميها اللذة هي نفس ادراك الملائم فغير معلوم لئلا وان ابعادها  
 خاص لئلا يمتد عنده ادراك الملائم فربما يتخصص ذلك بها واكتادوت  
 ادراكها فانها تختلفان قطعا وليس عرضا لانه العرض لا يقو به لانه  
 بل يمتد الى محل يقو به فيكون ممكنا لانه على ما ذهب اليه الشيخ ابو  
 الحسن الاشعري ومحققنا المتاعه والكعبى فالنظام المتزليان يمتنع  
 بقاوع زمانية فكثر قالوا لان المتقاعين قايوم فيلزم قيام المعنى  
 بالمعنى وهو محال لان قيام العرض بحله معناه انه يتجزئه تابع لتجزئه  
 والعرض لا يتجزئه بل انما يتجزئ غيره بنوعيته ورد بان هذا  
 الدليل محتمل على ان بقا المعنى يعنى ايد على وجوده وان قيام العرض  
 بغير معناه التسمي في التجيز فالاسم والحسوان الهما في الحوادث  
 ليس معنى وجوده الخارج راها هو مشارقة الشيء زمانية فكثر على ما مر بان  
 واستمر الوجود وعدم زواله وحقيقته الوجود من حيث تسميته  
 الى الزمان للثبات لا يثبت لكانه التبا عيانا عن الوجود المستمر لما  
 فغير عنده اثبات الوجود كما في قولنا وجد فلنقوم ان تصحيح بالانقاف

لانا نقول معنى قولنا وجد الشيء فلم يستمر حدثه فلم يستمر وجوده ولا يكون  
 ثابتا في الزمان الثاني في قولنا يستمر الوجود للزمان الثاني لانها لا يوجد  
 نفسه وان التبا هو الاختصاص بالبا عن كما في اصله البار في قولنا على  
 ما قدمناه وان انعدام الاول في كل ان وتجزئه وانما هما بمنزلة انعدام  
 الاعيان وحدث انما لما في كل اية وهو سفسطائي وقولنا ذكر  
 بعض المتأخرين ان اية التسمي استدلوا على استعماله في الاعراض  
 بما سبق ذكره عن الارشاد وغيره من دليل وجوب التبا لستنا في جعل  
 ما مر بنا انه فيقال عليه بمنع تبا الاعراض لانها لو تبا لستنا في جعل  
 عدمها لان عدمه جيني فيكون طاريا والطارى لا يدوم من متناهي  
 محصور في ثلاثه كما مر وكلاهما باطله فاذا ثبت استحصال عدمه  
 وعدمه معلوم فيهما قطعا فاذا لا يتبع بل يكون عدمه واجبا فلا  
 يقتضي ان يتنقض لعدم طوعه على ان اعدام الضد الطارى بالخاص  
 ليس باول من منع الحاصل للطارى لانه ردها العجزى بانها لا مانع  
 ان يتزح نسبة الاعدام الى الطارى بان ايد نغالي ارا ايجاد الوصف  
 الطارى ووجوده لا يجمع وجود الحاصل فينضمه على ما ذكره فورا  
 البعض لا يتوجه التسمان الاول بان كلام السعدى في عدم اعراض  
 على منتهى ما ذكره البعض ايضا بل زعمنا الاعيان وتجزئه واختلافها  
 فيان قال واجاموا عنه بان شرط ثباتها اعدادها بالاعراض فاذا اريد  
 اعدامها قطع خلق الاعراض واجاب بعض المتأخرين عن الزمان  
 السعدى على دليل الاستعري بتعدد الاعيان في كل وقت وآية بقوله  
 الحذف خلاف ما ذهب اليه السعدى فان العرض اصف من الجسم لانه  
 تابع والجسم متبوع ووصف الضميمة شئ لا يوجب وصف القوي بل يوجب  
 ومن سبق المسعد لا اختيارا بقولنا ايضا الاعراض العجزى المعالم حيث  
 فيه الحذف عن طريق ان الاعراض تجوز عليها التبا غير ان كلام السعدى يشرح  
 المقاصد يعطى انه انما نزلها في بعض الاعراض فانه قال القول بالمتناع  
 تبا الاعراض على الاطلاق وان كان مقدها للاشياء عليه سبب كثير  
 من مظاهرهم الا ان الحق انه العلم يتبا بعض الاعراض من الاول والاكوان  
 والاشكال سببا الاعراض التباية بالنفس كالعلوم والادراكات وكثير من  
 الملكات بمنزلة العلم يتبا الاجسام من غير تفرقة فكما كان القول بوجود  
 الضرورة في العلم يتبا الاجسام للمدعوها في العلم يتبا الاعراض  
 والاولا لثباتها في معناه وعقابها لفظه وما ذهب اليه هو ذهب  
 الى الاستقامة مرجحها بالمتزلة سوي الاصوات والحركات والارضية  
 على قولنا بانها من قولنا العرض والخاص ان منه صفة التكلان

لانا نقول